رابين لأساليب التجويع والتطويق والحصار والابعاد. وكان هذا الموقف يؤكد، كذلك، ان اقتلاع الارهاب المسلّط على شعبنا من جذوره، وتوفير الأمن والسلام الحقيقي، وانهاء كل ألوان القهر والعذاب اليومي، لن يتحقق بدون الرحيل التام للاحتلال [عن] أرض وطننا، وبدون تأمين الحماية الدولية لشعبنا، وتوفير أسس الحل العادل الذي يضمن لشعبنا ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال والعودة.

كما واصلت السياسة الفلسطينية سعيها الدؤوب لرصّ صفوف الموقف العربي ولتأمين المقدمات الضرورية من أجل استعادة التضامن العربي، حتى لا يستمر الاحتلال الاسرائيلي استغلاله للحالة الاقليمية والدولية الراهنة من أجل متابعة سياسته التي تتنكر لقواعد السلام العادل والدائم، وتنتهك مقدساتنا الاسلامية والمسيحية، وتواصل أشرس أشكال العدوان والتوسّع والتهويد لقدسنا الشريف ولجميع أرضنا المحتلة.

كما دعت منظمة التحرير الفلسطينية القوى الدولية، وخاصة راعيي مؤتمر السلام، الى انتهاج سياسة متوازنة، تعيد الاعتبار الى قواعد عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية، وخاصة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، واعادة جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وضمان الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

لقد عملت السياسة الفلسطينية على هدى هذه الرؤيا والأسس الوطنية والمبدئية، وتمكّنت، وفق ذلك، من التوصل الى اتفاق حول النقاط الست مع وزير الخارجية الاميركي، وكذلك تمكّنت من التفاهم التامّ مع الدول العربية الشقيقة المشاركة في العملية السياسية على تأجيل قرار المشاركة، الى حين استكمال الاتصالات والجهود لتأمين ازالة العقبات أمام استئناف مسيرة السلام.

وبفعل هذا النهج الحازم، والوقفة الموحّدة للدول العربية الخمس خلال لقاءاتها المتعددة، تمّ التوصل الى عدد من النتائج الايجابية والمتقدّمة التي تخدم مصلحة نضالنا في الظرف الراهن وفي المستقبل.

لقد استطاعت هذه السياسة، الحكيمة والحازمة، ان تحقق عدداً من المنجزات التي لا يمكن التقليل منها، أو طمسها، وفي مقدمة ذلك تصحيح التمثيل الفلسطيني بمشاركة أبناء القدس عاصمة دولة فلسطين المستقلة داخل إطار وفد المفاوضات، والتأكيد على عدم اللجوء الى سياسة الابعاد في المستقبل، وضمان عودة أعداد من المبعدين القدامى، وتسريع عودة المبعدين منذ كانون الاول (ديسمبر) الماضي، والتعهّد بدور فاعل لراعيي المؤتمر، وتخفيف المعاناة والحصار على شعبنا الرازح تحت نير الاحتلال، وتأكيد مرجعية المفاوضات في جميع مراحلها وعلى أرضنا الفلسطينية والعربية، استناداً الى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وإعادة التزام الراعي الاميركي بأسس عملية السلام، بما فيها مبدأ الارض [في] مقابل السلام والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

ان هذه المنجزات الايجابية التي تحققت تحت ظل الظروف الاقليمية والدولية الراهنة، تفتح الطريق لمتابعة الكفاح، دون هوادة وبتصميم لا يلين، على أرض المقاومة الباسلة والانتفاضة المباركة، وعلى طاولة المفاوضات، لتأمين المزيد من الانجازات، ولتوفير أسس متوازنة تحكم العملية السياسية، وتحمي مصالح شعبنا وحقوقه، وتضع حداً لسياسة الغطرسة والتوسّع والابعاد، وانتهاك حقوق الانسان الفلسطيني، وأهداف شعبنا الوطنية، وقرارات الشرعية الدولية.

ان منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد: ان احترام راعيي المؤتمر لما تمّ التوصل اليه يتطلب، في الوقت الراهن، الوقوف بحزم أمام محاولات حكومة رابين لافراغ هذه القضايا من مضمونها، أو للتهرّب من تنفيذها العملي، لأن ذلك سيؤدي الى تخريب الجهود المبذولة لاستئناف العملية التفاوضية، والى منع دخولها مرحلة البحث الجوهري، كما انه سيقود الى استمرار دورة العنف التي يتحمّل الاحتلال الاسرائيلي مسؤوليتها، ويسعى الى توسيعها عبر أساليبه القمعية، ومن خلال متابعة عمليات الحصار والتطويق والتجويع، وعزل مدينة القدس عن بقية الاراضي الفلسطينية المحتلة، وهو دليل ضعف وليس دليل قوة، وشعبنا أقوى من المؤامرة والمتآمرين، وأقوى من الاحتلال وبطشه وجرائمه.

لقد أدرك العالم، وجميع القوى المعنيّة بعملية السلام، ان القضية الفلسطينية هي مفتاح الحل العادل والمتوازن، وان منظمة التحرير الفلسطينية هي العنوان الوحيد للشعب الفلسطيني وقائدة نضاله، وان كل محاولات تجاوزها أو المساس بوحدانية تمثيلها، تصطدم بالجدار الصلب الذي عبّرت عنه وحدة شعبنا العظيم، والتفافه حول أهدافه الوطنية المشروعة.